

EVERY
CASUALTY
COUNTS

مُلخص معايير تسجيل الخسائر

المحتويات

2.....	مُلخص معايير تسجيل الخسائر.....	
3.....	مبادئ تسجيل الخسائر.....	
3.....	1. عدم الإضرار	
3.....	2. الشفافية.....	
3.....	3. الشمولية.....	
3.....	4. الاتساق.....	
3.....	5. المسؤولية.....	
4.....	الأهداف الأساسية من جمع البيانات بالنسبة لمسجلي الضحايا	
5.....	معايير تسجيل الخسائر.....	
5.....	1. الشفافية التنظيمية	
5.....	2. المنهجية.....	
5.....	3. التعاريف والتصنيفات.....	
6.....	4. الأمن.....	
6.....	5. نشر بيانات تسجيل الخسائر.....	

مُلخَص معايير تسجيل الخسائر

هذه الوثيقة بمثابة ملخص موجز في المتناول للمعايير ذات الصلة بتسجيل الخسائر. ويمكن الإطلاع على الوثيقة كاملة من خلال زيارة الموقع: www.everycasualty.org.

وضعت شبكة مسجلي الضحايا التابعة لمنظمة أيفري كجولتي كاونت معايير تسجيل الخسائر من أجل تعزيز أفضل الممارسات المتصلة بعمل مسجلي الضحايا، و التشجيع على مواءمته، والتمكين من استخدامه على نطاق أوسع. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير لا يُقصد منها أن تُستخدم كتوجيهات تنفيذية. وبدلاً عن ذلك، تهدف هذه المعايير إلى تشجيع مسجلي الضحايا على النظر في الجوانب المهمة للممارسات الجيدة وكيفية تطبيقها على مشاريع تسجيل الخسائر الخاصة بهم.

وتهدف هذه المعايير، فضلاً عن مساعدة العاملين في مجال تسجيل الخسائر، إلى تسهيل استخدام بيانات الضحايا ومشاركتها. فهي تزود مستخدمي البيانات النهائيين بمعايير موضوعية وقابلة للقياس، تساعد على البت في استخدام بيانات الضحايا المستقاة من مصادر مختلفة وكيفية استخدامها.

تُرجم هذا الملخص إلى عدد من اللغات ذات الصلة بمسجلي الضحايا الحاليين و المحتملين، من أجل ضمان توسيع نطاق وصول هذه المعايير واستخدامها من قبل المسجلين. للمزيد من المعلومات و المصادر، يُرجى التواصل مع منظمة أيفري كجولتي الدولية "Every Casualty".

مبادئ تسجيل الخسائر

جرى الاتفاق على خمسة مبادئ أساسية أثناء وضع المعايير. إنَّ كافة المعايير الواردة في هذا المُلخص مبنية على هذه المبادئ، و ينبغي مراعاتها أثناء تنفيذ أي مشروع.

1. عدم الإضرار

يُعدّ تجنب الحاق المزيد من الضرر بالأحياء مبدأً أساسياً من مبادئ تسجيل الخسائر، والذي يمكن أن يكون له الأسبقه على المبادئ الأخرى، وهو مُستمد من آداب مهنة الطب. حيث يُطبق هذا المبدأ في جميع مراحل تسجيل الخسائر، بدءاً من عملية جمع البيانات، مروراً بوضع السياسات الأمنية و حتى نشر البيانات.

2. الشفافية

يتعين على مسجلي الضحايا التحلي بالشفافية قدر الإمكان، إزاء جميع أوجه الأعمال والأنشطة التي يضطلعون بها، لاسيما الهيكل التنظيمي، والمنهجية المتبعة من جانبهم والسياسات الأمنية للموظفين، والشهود، والبيانات. و تُعزز الشفافية الثقة في البيانات، وتساعد على ضمان تفسيرها بشكل دقيق، وتشجع على التدقيق المفيد.

3. الشمولية

ليس من الضروري أن يكون مسجلو الضحايا محايدين سياسياً، ولكم يجب أن يسعوا إلى إدراج جميع الإصابات والوفيات التي حدثت ضمن نطاق المشروع وذلك من خلال استخدام التعريف التي تنطبق على جميع الأطراف على قدم المساواة. ينبغي على مسجلي الضحايا توضيح البيانات التي قاموا بإستبعادها من عملية التسجيل، إن وجدت، والسبب في ذلك. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، الصعوبات في جمع المعلومات من مجتمعات التي تُعارض انتماء مسجلي الضحايا السياسي والاجتماعي.

4. الاتساق

يُعتبر الاتساق، أمراً بالغ الأهمية، لاسيما فيما يتعلق بطرق وأساليب جمع ومعالجة البيانات، وذلك لضمان إمكانية استخدام سجلات الضحايا لإجراء مقارنات هادفة على مرّ الزمان و المكان. فعندما تتغير الطرق و الأساليب استجابة للظروف الخارجية المتغيرة، يتعين النظر في ذلك بعناية، والإشارة إليها بكل وضوح لضمان اتساق جودة البيانات.

5. المسؤولية

ينبغي على مسجلي الضحايا التصرف بمسؤولية تجاه المتأثرين بعملهم أو المشاركين فيه، بما في ذلك مواردهم وموظفيهم. كما ينبغي مراقبة ممارسة هذه المسؤولية على نحو يتسم بالشفافية، بغية بناء ثقة من يقومون بتقديم المعلومات و باستخدامها.

الأهداف الأساسية من جمع البيانات بالنسبة لمسجلي الضحايا

يحدّد مسجلو الضحايا متطلبات جمع المعلومات وفقاً للأهداف الخاصة بمشروعهم. ومع ذلك، ثمة حد أدنى من المعلومات الأساسية التي ينبغي أن يسعى مسجلو الضحايا إلى إدراجها. وهي ما يلي:

الأهداف الأساسية من جمع البيانات	
الموقع	تسجيل أعلى مستوى تفاصيل متوفرة، على سبيل المثال اسم المدينة أو القرية أو حتى كامل إحداثيات تحديد المواقع إذا أمكن ذلك.
التاريخ/ الوقت	تسجيل أعلى مستوى تفاصيل متوفرة، بما في ذلك التاريخ والوقت إذا كانا معروفين.
المصادر	تسجيل فئات المصادر، من قبيل التقارير الإخبارية، أو الوثائق الرسمية، أو المصادر الخارجية، أو إفادات الشهود. ينبغي بشكل مُعتاد الاحتفاظ بالمصادر، من وصلات سجلات الضحايا. كما ينبغي حماية المصادر الحساسة، من قبيل إفادات الشهود.
أعداد الضحايا	في حالة عدم توفر معلومات عن الأشخاص الذين قتلوا في حادث ما، يُرجى تسجيل عدد الضحايا كتقدير مؤقت إلى حين الحصول على مزيد من التفاصيل.
الاسم	تسجيل اسم كل ضحية باستخدام المعرفة الوثيقة بالأعراف المتعلقة بالتسميات. ضمان إمكانية إدراج أسماء مغايرة لنفس الشخص كلما اقتضى الأمر ذلك (على سبيل المثال الاسم المستعار أو الاسم الحركي).
العمر	تسجيل تاريخ ميلاد و عمر كل ضحية عند الوفاة أو الاختفاء. في حالة عدم توفر هذه المعلومات، يُرجى تسجيل ما إذا كانت الضحية طفلاً أم بالغاً، وذلك من خلال استخدام معايير شفافة ومتسقة. إضافة إلى ذلك، ينبغي تصنيفات أخرى مثل: رضيع أو طفل أو مُراهق أو مُسن في حالة استخدامها.
الجنس/ النوع	تسجيل جنس/نوع كل شخص كلما أمكن ذلك.
تفاصيل الوفاة	يمكن تنظيم هذه المعلومات بطرق مختلفة، منها على سبيل المثال، بالسلاح المستخدم، أو لأسباب صحية، أو عن طريق وصف الحادث.
الجهات الفاعلة	تسجيل الجماعات و/ أو الأفراد الذين تُفيد التقارير تورّطهم في الحادثة، لاسيما أطراف النزاع الراهن و الجماعات أو الأفراد الذين أعلنوا مسؤوليتهم.

معايير تسجيل الخسائر

1. الشفافية التنظيمية

على مسجلي الضحايا دائماً:

- التحلي بالشفافية إزاء مهامهم ودوافعهم تجاه عملية التسجيل.
- توفير معلومات حول المنهجية التي يقومون بإتباعها أكثر شفافية، وإتاحتها لعامة الجمهور.

من الضروري أن يحاول مسجلي الضحايا:

- توفير المعلومات المتعلقة بالانتماءات السياسية وغيرها من الانتماءات التي من شأنها أن تؤثر على الوفاء بالتزاماتهم ذات الصلة بالتسجيل الشامل.
- إضفاء الشفافية على الهيكل التنظيمي للمنظمة وإتاحته لجميع أصحاب المصلحة.
- كفاءة شفافية المعلومات المتعلقة بالجهات الممولة وإتاحتها إلى عامة الجمهور.

2. المنهجية

على مسجلي الضحايا دائماً:

- إيجاد وسائل واضحة للتعامل مع الأدلة الوثائقية وإفادات الشهود.
- إيجاد نظام جيد التنظيم لمعالجة المعلومات، مع إفصاح المجال للحكم البشري و توشي المرونة.
- تسجيل أجزاء معينة من المعلومات بصورة منهجية.
- وضع آلية لتقييم وإثبات البيانات التي جرى جمعها.
- إيجاد نظام لمعالجة أوجه الاختلاف بين المصادر.
- إيجاد سبل لتفادي أو معالجة البيانات المسجلة بصورة مزدوجة.

من الضروري أن يحاول مسجلي الضحايا:

- استخدام مصادر مستقلة متعددة لكل سجل، قدر المستطاع.
- الإلمام بجميع المصادر الكامنة المتاحة لهم ومواطن القوة والضعف فيها.
- النظر في إمكانية استخدام مقاييس التقييم، من أجل تقييم موثوقية كل مصدر وإخضاعه للمراجعة.
- عدم رفض أي مصدر من شأنه تقديم المعلومات ذات صلة، حتى وإن كانت ضئيلة.
- الاحتفاظ بجميع الوثائق ذات الصلة.
- العمل من أجل التأكد من صحة بياناتهم من خلال مطابقتها مع مصادر مستقلة متعددة.
- وضع إجراءات لضمان اتساق عملية إدخال البيانات.
- ترك جميع مدخلات البيانات مفتوحة وقابلة للتصحيح وإدراج معلومات جديدة فيها.
- توزيع عناصر عملية تسجيل الخسائر بين مختلف الأفراد بهدف تسهيل سير العمل وتقليل الأخطاء البشرية إلى أدنى حد ممكن.
- الأخذ في الاعتبار قيام الموظفين بمراجعة مدخلات بعضهم البعض قبل تأكيد الحادث أو الشخص.

3. التعاريف والتصنيفات

على مسجلي الضحايا دائماً:

- تحديد معايير التضمين والإقصاء، والتي يرد شرحها بصورة صريحة.
- اختيار التعاريف وتصنيفات الملائمة لسياقها والغرض منها.

- تحديد مجموعة أولية من محاور المعلومات والتصنيفات و التعاريف قبل تنفيذ مبادرة تسجيل الخسائر، و تطبيقها بصورة متسقة في عملية التسجيل التي يقومون بها.

من الضروري أن يحاول مُسجلي الضحايا:

- وضع خيار لوصف المعلومات بأنها "غير مؤكدة" أو "مؤقتة" متى ما اقتضى الأمر ذلك.
- مُراعاة مسائل التصنيف عند عليهم أن يدرسوا مشاكل التصنيفات عند بناء قواعد البيانات الخاصة بهم.
- تسجيل وفيات الأشخاص مجهولي الهوية إلى مستوى التفصيل قدر الإمكان.
- الاستعانة بقواعد بيانات المفقودين أو تجميعها، للمساعدة في توضيح مصير الضحايا مجهولي الهوية.

4. الأمن

على مسجلي الضحايا دائماً:

- إدراك أن المخاطر تتغير، وأن يحددوا المخاطر المعينة التي تكتنف كل مرحلة من مراحل تسجيل الخسائر.
- الحصول على موافقة مستنيرة من الشهود تُناسب جميع الأغراض التي سوف تُستخدم فيها المعلومات.
- تحديد العلاقات القائمة مع كافة الموظفين بقدر أكبر من الوضوح من خلال إبرام عقود شفوية أو مكتوبة، و الإلزام بالسرية والحصرية.
- التأكد من أن جميع الموظفين على علم و إدراك وفهم بالتدابير الأمنية التي يجري العمل بها لحمايتهم و إمكانية الاستفادة من هذه التدابير.
- وضع و تفعيل ضوابط و إجراءات أمنية لموظفيهم بما في ذلك البرامج التدريبية، حسب الاقتضاء.
- ضمان رفع مستوى حصول موظفيهم على الدعم النفسي.
- اعتماد خطة لتخزين البيانات قبل أن الشروع في جمعها، بما في ذلك توفير الخدمات المساعدة.
- مراعاة العوامل القانونية و التقنية و البشرية عند معالجة مسائل المتعلقة بأمن البيانات، بما في ذلك قوانين حماية البيانات.
- تحديد متطلبات أمن البيانات الخاصة بهم بشكل واضح عند مشاركة البيانات مع أصحاب المصلحة الآخرين.
- وضع خطة للتعامل مع إمكانية حدوث خرق للبيانات.
- إجراء تقييم شامل لمعرفة ما إذا كانت الأدوات التي يستخدمونها تلبى أغراضهم المتعلقة بأمن البيانات.

من الضروري أن يحاول مُسجلي الضحايا

- إجراء تقييم مستمر للمخاطر، لضمان أمن الأشخاص الذين يُشركوهم في أنشطة تسجيل الخسائر.
- تحليل ماهية المخاطر التي تكتنف نوع البيانات التي يقومون بجمعها.
- جمع المعلومات و البيانات التي يحتاجون إليها فقط، و يمكن حمايتها حماية ملائمة.
- معرفة مقدمي خدمات الإغاثة الإنسانية و الدعم في حقوق الإنسان في المنطقة التي يعملون فيها، حتى يتسنى لهم توجيه الشهود إليهم للحصول على المساعدة حسب الاقتضاء.
- تحديد مستويات وصول مختلفة إلى البيانات الحساسة داخل المنظمة على أساس الحاجة إلى معرفتها.
- وضع خطة حول كيفية حفظ بياناتهم بعد انتهاء المشروع.

5. نشر بيانات تسجيل الخسائر

على مسجلي الضحايا دائماً:

- الإشارة إلى أن المعلومات التي جرى نشرها غير مدعومة بأدلة كافية حتى تُعتبر مؤكدة تماماً.

من الضروري أن يحاول مُسجلي الضحايا

- النظر في جميع السبل التي تؤدي إلى الاستفادة من البيانات و من يستفيد منها، عند اتخاذ قرارات بشأن نشر هذه البيانات.

- تحديد الأسباب الكامنة وراء قراراتهم بعدم نشر بيانات مُعينة.
- تجميع البيانات المنشورة بما يتماشى مع أهداف المشروع، مع الأخذ دائماً في الحسبان الهدف النهائي المتمثل في التعرف على جميع الضحايا.
- تقييم و تحديد أكثر الوسائل فعالية لإيصال بياناتهم.
- السعي إلى نشر بياناتهم باللغة (اللغات) المحلية في المنطقة التي يقومون بتنفيذ أعمالهم فيها.
- النظر في الاضطلاع بأنشطة توعية من أجل إشراك فئات الجمهور المستهدفة الهامة ضمن بياناتهم.
- أن يسعوا جاهدين لمشاركة بياناتهم على أوسع نطاق ممكن، من أجل تجنب الازدواجية في العمل، مع تحديد مستوى التفاصيل التي يقدمونها على أساس كل حالة على حدة.